

مداخلاتهم، قد ابتعدوا عن لمس المسألة الجوهرية. وتساءل عن المهام التي أنجزتها المرأة حتى اللحظة، وعن المهام المقبلة؟ وقال: توجد معضلة عامة ليست مقتصرة على المرأة، فالاتحادات الشعبية تعاني داخل المقاومة ككل، وليست المشكلة خاصة باتحاد المرأة فقط. أما على صعيد ما تعانیه المرأة، فإن جملة اللوائح الداخلية للمنظمات ولؤسسات م.ت.ف. تركز التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل. وتحرر المرأة نضال ذو شقين: شق تخوضه كافة المنظمات لتغيير جملة اللوائح بقصد تطويرها، ونضال خاص داخل كل تنظيم كخطوة على طريق حصولها على التحرير الكامل. ويرى د. غوشة أن علينا أن نناضل مع اتحاد المرأة كوننا ميزان القوة وبدون هذا الدور لا يمكن أن تنتزع المرأة حقوقها. وعلى هذا الأساس اعتقد أن علينا أن نعمل لتحقيق مزيد من النوعية والتعبئة السياسية، وأن نزج بالمرأة في النضال الوطني دون أن نقع في الطروحات المثالية.

واختصر أبو العباس الحديث مؤكداً على أهمية مساهمة الرجال في تطور الثورة والمجتمع وهذا لا يقل أهمية عن دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في الثورة. وأوضح أن المسألة تتعلق بفهمنا لقضية المرأة وكيفية مشاركتها وفهم المرأة بالذات لدورها في المجتمع. وتعليقاً على ما ورد في حديث الأخوة الذين سبقوه حول تعديل اللوائح والنظم في م.ت.ف. قال: إذا تحدثنا عن تعديل في برامج م.ت.ف. لصالح المرأة، فلن يكون ذلك سوى تعديل نظري، لأن المسألة الأساسية مرتبطة بتطور مفاهيمنا بشكل عام لدور المرأة والرجل، وأوضح أنه يوجد فعلاً تقصير في بعض التنظيمات على صعيد اعداد الكوادر، بشكل أوتوماتيكي تكون القيادات من الرجال دون أن تقف المرأة بشكل جدي للنضال.

هذا ما تحدث به الأمناء العامون لقيادة المقاومة عن مدى مشاركة المرأة بالثورة، ويتضح بداية، انه كان لحضورهم ومشاركتهم دلالة جديّة على الاهتمام بمسألة المرأة، فتفتح الأمل بأن تترجم عملياً، بالدفع باتجاه تحقيق التوصيات التي خرجت عن الحلقة. كما يتضح، ثانياً، من جملة المداخلات، ان هناك قضايا أساسية أجمع المشاركون في الندوة عليها، وهي:

١ - التأكيد على أن هناك مشكلة في فهم دور المرأة؛ الأمر الذي يتطلب من التنظيمات الفلسطينية الاهتمام بهذه القضية على صعيد اعداد الكادر والتعبئة السياسية. كذلك بدت أهمية معالجة هذه المسألة في الأنظمة واللوائح الداخلية للتنظيمات.

٢ - الاقرار بتجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني لقضية المرأة، وضرورة النضال لتغيير هذه المسألة وتثبيت بنود تنص على قضية المرأة والأمومة كوظيفة اجتماعية في لوائح م.ت.ف.

٣ - الاقرار بوجود مشكلة في المنهج العام الذي تعامل على أساسه مختلف المنظمات والاتحادات الشعبية وعلى رأسها اتحاد المرأة، المنهج الذي لا يتيح لتلك الاتحادات الاتصال بقاعدتها الجماهيرية العريضة وقدرتها على تعبئتها والنضال من خلالها لتثبيت نضالاتها وحقوقها.

٤ - التأكيد على دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كرائد لنضالات المرأة من أجل قيادة نضالاتها وانتزاع حقوقها الطبيعية والعمل على تغيير المفاهيم المتخلفة السلفية السائدة تجاه المرأة، وذلك بالنضال المستمر لوضع قضية المرأة ساخنة أمام القيادات الفلسطينية.

٥ - التأكيد على وجود خلل في لوائح الاتحاد التنظيمي وأهمية النضال لتغييرها على قاعدة التمثيل النسبي التي تتيح للكفاءات النسائية الفاعلة والكوادر النشيطة حقاً القدرة على قيادة نضال جماهيري النساء، والتأكيد على أن الشكل القائم في الانتخابات إنما هو يضر بنضال المرأة (أي نظام الائتلاف) الذي يمسح قاعدة التمثيل النسبي.

٦ - التأكيد على أهمية عقد مزيد من حلقات الدراسة لتطوير المفاهيم المشتركة حول المرأة والحاجة لمزيد من البحث والاحصاءات في هذا المجال.